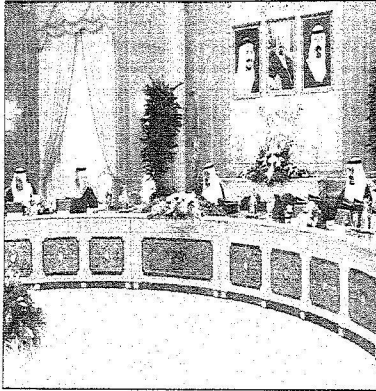


أكد إصرار المملكة على تبني الحوار الدائم بين المنتجين والمستهلكين لتوفير إمدادات طاقة موثوقة في متناول الجميع

## مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين يقر الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة

تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة ورفع مستويات المعيشة وتوفير مستوى لائق من الخدمات الصحية تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وترسيخ الهوية تنويع القاعدة الاقتصادية أفقياً ورأسياً وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته التنافسية السعي نحو المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية وتعزيز الوحدة الوطنية والأمن الوطني الشامل وضمان حقوق الإنسان



خادم الحرمين يرأس الجلسة



ذلك عبدالله والأمين سلطان خالد الجلسة



خادم الحرمين يرأس جلسة مجلس الوزراء

**الرياض، واس**

■ رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض .

وفي مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل الاتصالات والمشاورات التي جرت خلال الأيام السبعة الماضية مع بعض قادة الدول الشقيقة والصديقة ومبعوثيهم حول تطورات الأحداث في المنطقة والعالم .. ومنها الاتصال الهاتفي الذي تلقاه أيده الله من أخيه جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين والاتصالان الهاتفيان اللذان أجراهما مع فخامة الرئيس الروسي ديمتري ميدفيدف ودولة رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين وغير خالهما عن شجبه واستنكاره للاعتداء الإرهابي الذي تعرض له مترو موسكو ، وكذلك استقباله لعضو الكونغرس الديمقراطي عن ولاية مينسوتا الأمريكية

كيث أليسون.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس اطلع بعد ذلك على جملة من التقارير حول مستجدات الأحداث عربياً ودولياً وموقف المملكة منها. وضمن مجلس الوزراء ما عبر عنه المؤتمر الثاني عشر لمنتدى الطاقة الدولي الذي عقد بالمكسيك من تقدير للمملكة العربية السعودية لمبادراتها بعدد الاجتماع الخاص المتعلق بالطاقة الذي دعا إليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في جدة في شهر يونيو 2008م وترحيب من المؤتمر بتأسيس المجموعة الإشرافية العليا التي ترأسها المملكة لتقديم توصيات إلى المؤتمر الثاني عشر للمنتدى لتعزيز هيكل الحوار بين المستهلكين والمنتجين من خلال المنتدى والحد من التقلبات في أسواق الطاقة. مؤكدا حرص المملكة وإصرارها على تبني الحوار الدائم بين المنتجين والمستهلكين بهدف تحقيق

توفير إمدادات طاقة موثوقة في متناول الجميع.

وأفاد معاليه إن المجلس واصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر من القرارات ما يلي : أولاً : بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٥٤/٨١) وتاريخ ١٤٣٠/١١/٢١هـ وبعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٢٩/٦٤) وتاريخ ١٤٢٩/١١/٢٥هـ . قرر مجلس الوزراء الموافقة على الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة (١٤٣٢/١٤٣٦هـ - ١٤٣٥/١٤٣٦هـ) وفق الصيغة المرفقة بالقرار: الهدف الأول : المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية وتعزيز الوحدة الوطنية والأمن الوطني الشامل وضمان حقوق الإنسان وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وترسيخ هوية المملكة الإسلامية والعربية.

الهدف الثاني : الإستمرار في تطوير المشاعر المقدسة والخدمات المقدمة إلى الحجاج والمعتمرين والزوار بما يكفل أداء الشعائر بيسر وسهولة.

الهدف الثالث : تحقيق

التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وذلك من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

الهدف الرابع : تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف الخامس : تعزيز التنمية البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات وتمكينهم من الانفتاح بهذه القدرات المكتسبة وتوفير مستوى لائق من الخدمات الصحية.

الهدف السادس : رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.

الهدف السابع : تنويع القاعدة الاقتصادية أفضيا ورأسياً وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته التنافسية وتعظيم العائد من ميزاته النسبية.

الهدف الثامن : التوجه نحو الاقتصاد المبني على

المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات.

الهدف التاسع : تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة (الوطنية والاجنبية) ومجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

الهدف العاشر: تنمية الموارد الطبيعية - وبخاصة الموارد المائية - والمحافظة عليها وتشجيع استخدامها وحماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة.

الهدف الحادي عشر: مواصلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي وتطوير الأنظمة ذات العلاقة برفع الكفاءة وتحسين الأداء والعمل على ترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة ودعم مؤسسات المجتمع المدني في تطوير أنشطتها الإنتاجية.

الهدف الثاني عشر : تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى وتطوير علاقات المملكة بالدول الإسلامية والدول الصديقة.

الهدف الثالث عشر : تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي واستحداث الأطر لرعايته وتنظيمه.

ثانياً : وافق مجلس الوزراء على اعتماد الحساب الختامي مكتبة ملك فهد الوطنية للعام المالي (١٤٢٨/١٤٢٩هـ).

ثالثاً : وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير المالية - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع اتفاقية

بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية فيتنام الاشتراكية لتجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وذلك في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية .

رابعاً : وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير البترول والثروة المعدنية - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع بروتوكول بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية فيتنام الاشتراكية للتعاون في قطاعات البترول والغاز والمعادن ، وذلك في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية .

خامساً : بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للنواصفت والمقاييس والجودة ، في شأن كود البناء السعودي ، أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها : أولاً : إعادة عمل اللجنة الوطنية لكود البناء السعودي ، المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ( ١٧٤ ) وتاريخ ١٥/٦/١٤٢٢هـ على أن يكون مقرها في وزارة الشؤون البلدية والقروية وترتبط بالوزير .

ثانياً : تعديل قرار مجلس الوزراء رقم ( ١١ ) وتاريخ

١/١٠/١٤٢٨هـ ليصبح بالنص الآتي : تتولى الوحدة المركزية لكود البناء السعودي في وزارة الشؤون البلدية والقروية متابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بكود البناء السعودي التي يصدرها وزير الشؤون البلدية والقروية بناءً على ما تقتضيه اللجنة الوطنية لكود البناء السعودي .

سادساً : بعد الاطلاع على محضر اللجنة المشكلة في شأن موضوع سفر المواطنين للعلاج في الخارج ، والأسباب التي تدعوهم لطلب العلاج في دول غير مؤهلة طبياً واقتراح الحلول المناسبة لذلك ، أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها ما يلي : ١ / استمرار التوسع في الخدمات الطبية التخصصية في مستشفيات وزارة الصحة والقطاعات الصحية الحكومية الأخرى ، وعدم تركيزها في المدن الرئيسية .

٢ / قيام مجلس الضمان الصحي التعاوني بدراسة إلزام المواطنين المسافرين للخارج بضرورة الحصول على تأمين صحي قابل للتفويض في البلد المقصود ورفع ما يتم التوصل إليه بحسب الإجراءات النظامية .

٣ / استمرار المتطلبات السعودية في الخارج في القيام بدورها في الإرشاد والتوعية

للمواطنين الذين يراجعونها حيال تزويدهم بالمستشفيات المتميزة والأطباء المؤهلين ، والتأكيد عليهم بعدم تحمل متطلبات الملكة بدفع تكاليف علاجهم أو إصدار ضمانات لهم مقابل علاجهم ، ما لم يرد إليها توجيه بذلك من الجهات المعنية في المملكة وفقاً للتعليمات المنظمة لذلك.

سابعاً : وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبة الخامسة عشرة ووظيفة (وزير مفوض) وذلك على النحو التالي :

١ - تعيين الدكتور عبداللطيف بن صالح بن إبراهيم العبدللطيف على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء .

٢ - تعيين شايف بن بندن بن أحمد السديري على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية .

٣ - تعيين خالد بن إبراهيم بن عبدالرحمن الخيال على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية .

٤ - تعيين محمد بن عبدالله بن سليمان العجلان على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية .

٥ - تعيين سليمان بن داود بن أحمد الدريوش على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية .